النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

December 1987

بناما

اغتيالات سياسية تتبع مظاهرات الاحتجاج

انتشرت الاحتجاجات الشعبية على نطاق واسع في بناما في حزيران/يونيو، بعد أن اتُّهم القائد الأعلى للقوات المسلحة من قبل نائبه الكولونيل روبرتو دياز هيريرا Roberto Diaz Herrera، باصدار اوامر لقتل زعيم المعارضة الدكتور هيوغو سبادافورا Hugo Spadafora.

لقي الدكتور سبادافورا مصرعه في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥. وفي تموز/يوليو، اعتقل الكولونيل دياز هيريرا بعد شهر من توجيهه التهمة المذكورة اعلاه، ولا يزال في الحبس الانعزالي منذ ذلك الوقت.

وحدثت موجة من انتهاكات حقوق الانسان من قبل قوات الأمن البنامية والفرق الجديدة شبه العسكرية – التي حاولت قمع الاحتجاجات. واعتقل مئات الأشخاص، وعذّب كثيرون منهم، كما توفي بعض المتظاهرين نتيجة اطلاق الرصاص عليهم في الشوارع.

وقد اعتقل نحو ١٠٠ متظاهر في حزيران/يونيو، تبعه اعتقال ما بين ٥٠٠ – ٦٠٠ متظاهر في تموز/يوليو. وجرى نقل معظمهم إلى سجن موديلو في العاصمة.

وزعم عشرات من المعتقلين انهم تعرّضوا للتعذيب ووصفوا كيف جُرّدوا من ثيابهم وحرموا من الطعام والماء، وأُوسعوا ضربا بالعصي وقبضات اليدين وأعقاب البنادق وخراطيم المطّاط على أيدي زمر الحرس. وقد طالبت المنظمة باجراء تحقيق في شكاوى التعذيب.

ووصف المعتقلون كيف هدّدوا بـ«الاختفاء» أو بإرسالهم الى كوبا، مستعمرة العقاب البحرية في بناما، إن هم تكلّموا عن الأوضاع في موديلو. وتزعم الحكومة أن جميع المحتجزين قد اطلق سراحهم بعد أيام من القاء القبض عليهم. لكن وردت تقارير من زعماء المعارضة وغيرهم تفيد ان بعض المحتجزين لاقوا حتفهم في السجن.

وفي آب/أغسطس وتشرين الأول/اكتوبر، وردت ايضا تقارير تشير إلى اعتقال عشرات الصبية والطلبة وغيرهم لفترات قصيرة، واساءة معاملتهم.

وقد تلقت المنظمة افادات مفصّلة من شهود عيان عن هجمات شنتها قوات الأمن على محتجّين مسالمين، قتل واحد منهم على الأقل وجرح اكثر من ١٥٠، في تموز/يوليو. وبحلول آب/أغسطس، كشفت جمعية الأطباء المدافعين عن حقوق الانسان، ومركزها الولايات المتحدة،

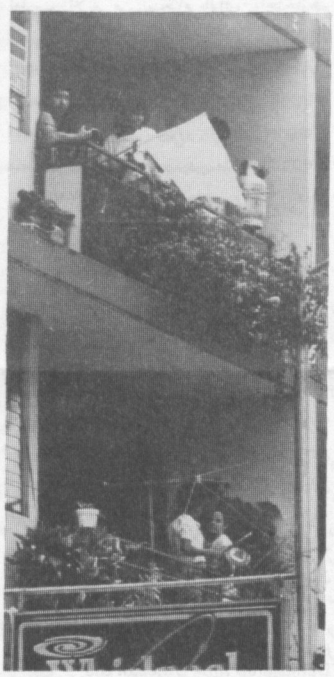

سكان احدى الشقق يلوّحون بأعلام بيضاء تأييداً للمتظاهرين ضد الحكومة في بناما. وقد تعرّض هؤلاء فيما بعد لنيران حوّامات البوليس التي كانت تحلّق على علو منخفض. وقد اصيب مئات الأشخاص بجروح وقتل عدد منهم اثناء المظاهرات.

النقاب عن أن اكثر من ١٠٠٠ بنامي قد عانوا من جروح «بليغة» خلال مظاهرات الاحتجاج.

كما وقعت ايضا سلسلة من الهجمات على مؤيدي المعارضة شنتها فرق شبه عسكرية تقوم أحيانا بعمليات مشتركة مع رجال البوليس السري. وقد قتلت هذه الفرق عدة أشخاص على مرأى من رجال بوليس رسميين لم يقوموا بأية محاولة للتدخل.

ولم يجر التحقيق في أية من هذه الحوادث، على الرغم من أن متحدثين باسم المعارضة ادلوا علناً بأسماء أشخاص لهم علاقة بالحكومة على انهم مسؤولون عن هذه العمليات. □

سجين سوفياتي سابق يفوز بجائزة نوبل

جوزيف برودسكي، Joseph Brodsky، الذي فاز بجائزة نوبل للأدب لعام ١٩٨٧، كان سابقاً أحد سجناء الرأي في الاتحاد السوفياتي.

ولد جوزيف برودسكي عام ١٩٤٠ في لينغراد، وكان واحداً من جيل الشعراء الشبان الذين نشروا اشعارهم في جريدة سينتاكسيس غير الرسمية.

وقد قبض عليه عام ١٩٦٤، وحكم عليه بالنفي الداخلي لمدة خمس سنوات بتهمة «العيش الطفيلي». وقد عوقب لكونهم «طفيليين» عدد من المنشقين الذين اعتبر نمط معيشتهم «غير مفيد اجتماعيا»، وإن كان مشروعاً.

وأفرج عن جوزيف برودسكي في وقت مبكر، في ايلول/سبتمبر ١٩٦٥، بعد احتجاج شخصيات أدبية من الاتحاد السوفياتي وخارجه. وقد هاجر عام ١٩٧٢. □

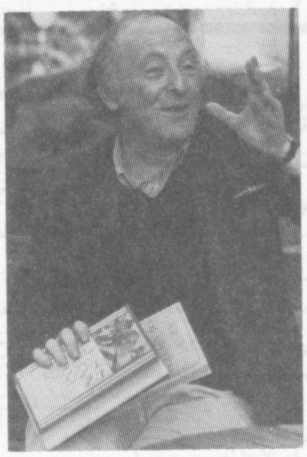

جوزيف برودسكي في لندن بعد استلام الجائزة.

كولومبيا

اغتيال زعيم معارض

لقي الدكتور خايمي باردو ليال Jaime Pardo Leal، زعيم الائتلاف اليساري الكولومبي (الاتحاد الوطني) البالغ الثامنة والأربعين من عمره، مصرعه عندما أطلق عليه النار ثلاثة مسلحين يرتدون زيّاً مدنيا في ١١ تشرين الأول/اكتوبر. وهو بذلك آخر ضحية من ضحايا موجة الاغتيالات السياسية في كولومبيا.

خاض الدكتور باردو، وهو محاضر جامعي وقاضٍ سابق، معركة الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار/مايو ١٩٨٦ كمرشح عن الاتحاد الوطني. ومنذ أصبح زعيما للاتحاد الوطني بعد تأسيسه عام ١٩٨٥، تلقى تهديدات متكررة بالقتل. وقد أدرج اسمه أيضا في عدد من «قوائم المهدّدين بالقتل» التي أعدتها، كما يبدو، «زمر الموت» اليمينية، وهي قوائم منتشرة في كولومبيا منذ آب/أغسطس.

وحدث في الآونة الأخيرة ارتفاع مفاجئ في عدد التقارير حول الاغتيالات السياسية في كولومبيا. وقد ألقت السلطات اللوم على «زمر الموت» بالنسبة لمعظمها. وفي تشرين الأول/اكتوبر، صرّح وزير الداخلية أمام الكونغرس بأن هناك اكثر من ١٤٠ من هذه الزمر.

ينتمي ضحايا «زمر الموت» إلى مختلف قطاعات المجتمع الكولومبي، إلاّ أن الاتحاد الوطني كان مستهدفاً بشكل خاص. وقد جرى، حسب تقديراته، قتل أكثر من ٤٥٠ من الناشطين فيه خلال السنتين الأخيرتين، من بينهم أربعة برلمانيين، وعشرات المستشارين المحليين والمرشحين للانتخابات البلدية المقبلة.

وفي أيار/مايو، كان الدكتور باردو قد طلب من النائب العام التحقيق فيما وصفه بـ «الحرب القذرة» ضد الزعماء اليساريين. وقدّم دليلا يشير إلى تورط قوات الأمن في مصرع مناضلي الاتحاد الوطني. وفي ايلول/سبتمبر، أصدر مكتب النائب العام تقريراً تمهيديا حول ١٤ تحقيقا بوشر إجراؤه نتيجة لاتهامات الدكتور باردو.

وقد كشفت هذه التحقيقات النقاب عن أدلة كافية تبرّر عقد جلسات تأديبية رسمية بحق عدد من افراد قوات الأمن. ولكن، على الرغم من هذه الجهود للكشف عن هوية مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان، بما فيها الاغتيالات السياسية، بين افراد القوات المسلحة، أخفقت المحاكم العسكرية باستمرار في تقديمهم للمحاكمة. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

ڤيتنام

«هو هيو ها» Ho Hieu Ha هو راعي أبرشية بروتستنتي، في السابعة والأربعين من عمره، اعتقل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، وهو يقضي حاليا حكما بالسجن مدته ثمان سنوات.

بعد قضاء أكثر من ثلاث سنوات ونصف في السجن، قدّم القس «ها»، مع اثنين من القساوسة وواعظ بروتستنتي غير اكليركي، للمحاكمة في شهر آب/أغسطس.

وقد حكم عليه بالسجن لمدة ثمان سنوات بتهم يعتقد أنها تشمل «التبشير ضد الثورة». وحكم على الآخرين بالسجن لمدد تتراوح ما بين أربع وثمان سنوات.

والمنظمة تعلم أن الدليل الذي قدّم ضده في المحكمة كان يشمل القاء مواعظ في الكنيسة، وتبادل رسائل مع أعضاء آخرين في كنيسة ڤيتنام الانجيلية. وقد ورد ان عدداً كبيراً من المسيحيين حضروا المحاكمة.

كان القس «ها» راعياً في كنيسة تران كاو فان الانجيلية في مدينة هوشي مينه منذ عام ١٩٧٥ حتى اعتقاله، عندما صادرت السلطات مبنى الكنيسة ومنعت إقامة الصلوات فيها.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن سبب اعتقال القس «ها» هو رفضه في وقت سابق الاذعان لأمر مصادرة مبنى الكنيسة، اضافة إلى كونه زعيما كنسيا صاحب نفوذ وله عدد كبير متزايد من الأتباع. ويعتقد بأنه يقضي الحكم في سجن تشي هاو، في مدينة هو شي مينه.

وتعتقد المنظمة ان هناك حاليا خمسة عشر قسيسا آخرين محتجزين في ڤيتنام، بينهم تسعة على الأقل محتجزون دون محاكمة منذ عام ١٩٧٥ من اجل «اعادة تثقيفهم»، مع العلم ان هناك آخرين قد اعتقلوا خلال الثمانينات.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً وبدون قيد أو شرط، إلى:

Vo Chi Cong/Chairperson/
Council of State
Hoi Dong Nha Nuoc/
Ha Noi/Socialist Republic
of Viet Nam. □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ باطلاق سراح ١٧٢ سجينا قيد التبني او التحقيق، وتوّلت ٩٣ قضية جديدة.

كينيا

غيبسون كاماو كوريا Gibson Kamau Kuria هو محام ومحاضر في جامعة نيروبي في الأربعين من عمره، محتجز لمدة غير محدّدة، من دون توجيه تهمة اليه أو تقديمه للمحاكمة.

القي القبض على غيبسون كاماو كوريا في ٢٦ شباط/فبراير في نيروبي. ثم «اختفى»، ورفضت السلطات الإفصاح عن مكان وجوده، على الرغم من أن القانون الكيني يقضي بتقديم المعتقلين للمحاكمة أو اطلاق سراحهم بعد ٢٤ ساعة من اعتقالهم.

وقد قدّمت عائلته طلباً لاستصدار أمر قضائي باحضاره إلى المحكمة، ولكن الطلب لم ينفذ.

وعند النظر في الدعوى بعد اسبوعين من اعتقاله، كشف المدّعي العام عن أنه اعتقل رسميا قبل ستة أيام بموجب قوانين الأمن العام.

وبعد اعتقاله، ورد انه احتجز سرًّا ولعدة أيام في مقر الشعبة الخاصة في نيروبي، حيث جرى استجوابه حول اتصالاته المزعومة بالمعارضة. وقد ادّعى انه عُرّي من ثيابه وأهين وأرغم على القيام بتمارين بدنية مرهقة، اضافة الى تهديده بالقتل.

وهو الآن محتجز لمدة غير محدّدة من دون تهمة او محاكمة. ولم تقدّم السلطات أي تفسيرات رسمية لاعتقاله، ولكن قيل بأنه اتّهم بعلاقته بمنظمة المعارضة اليسارية السرية المعروفة باسم «مواكينيا» (اتحاد الوطنيين لتحرير كينيا)، وهو ينفي هذه التهمة.

غيبسون كاماو كوريا هو أشهر محام في كينيا مستعد للمرافعة في القضايا السياسية، ولكنه لم يشترك هو نفسه في النشاطات السياسية. وقد التي القبض عليه بعد رفعه دعاوى ضد الحكومة بسبب اقدامها على ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان – تعذيب ثلاثة من سجناء الرأي واحتجازهم بصورة غير مشروعة وهم: موكارو نغانغا Mukaru Ng'ang'a المحاضر السابق والمحاميان ميروغي كاريوكي Mirugi Kariuki، وونيري كيهورو Wanyiri Kihoro وتعذيب وموت النجار ستيفن وانجما Stephen Wanjema وهو في السجن. وكان المحامي غيبسون قد تلقّى تهديدات بالسجن ان هو استمر في ملاحقة هذه القضايا. وتعتقد المنظمة أن ذلك هو السبب الحقيقي لاعتقاله، وأنه لا علاقة له بمنظمة «مواكينيا».

وهو الآن محتجز في سجن محكم الحراسة في نايفاشا، الواقع على بعد ١٠٠كلم شمال غربي نيروبي. ومن المعلوم ان السجناء السياسيين في كينيا يخضعون لظروف سجن قاسية. وهو لم يسمح له الا بزيارات قليلة من قبل عائلته أو محاميه.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عن غيبسون كاماو كوريا فوراً وبدون قيد أو شرط، إلى:

His Excellency President
Daniel arap Moi/Office of the
President/PO Box 30510/
Nairobi/Kenya. □

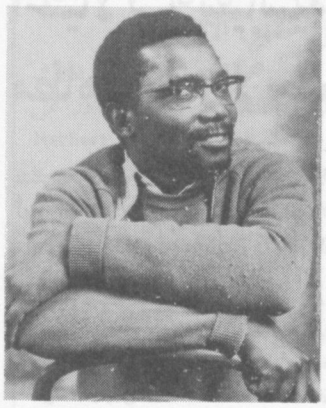

ملاوي

اعتقال شاعر في ملاوي

في ٢٥ أيلول/سبتمبر، اعتقل رجال البوليس في ملاوي جاك مابانج Jack Mapanje، وهو أشهر شاعر في البلاد، وما زال منذ ذلك الوقت محتجزاً في الحبس الانفرادي بدون محاكمة، كما يبدو.

وقبيل اعتقاله بقليل، منع مجلس الرقابة الملاوي تداول مجموعة أشعاره التي تحمل عنوان «الحرباء والآفة».

جاك مابانج، البالغ الثالثة والأربعين من عمره، وهو عالم لغوي نظري يعمل رئيسا لدائرة اللغات والآداب في جامعة ملاوي. ويتّسم شعره غالباً بمواضيع سياسية، لكنه لم ينخرط في أي نشاط سياسي وليس منتسباً الى أية جماعة معارضة.

ومنظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي، وتقوم حاليا بمناشدة السلطات في ملاوي للافراج عنه فوراً□

سوريا

عبد المجيد منجونة، هو محام ووزير سابق في التاسعة والأربعين من عمره، ما زال محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة منذ سبع سنوات.

كان عبد المجيد منجونة واحداً من مجموعة محامين اعتقلوا في نيسان/أبريل وأيار/ماو ١٩٨٠ في اعقاب اضراب عام ليوم واحد جرى في آذار/مارس واشترك فيه عدد من المهنيين، بينهم محامون وأطباء ومهندسون، وقد عقد الاضراب للمطالبة بالغاء قانون الطوارئ الذي ما زال ساري المفعول منذ عام ١٩٦٣، وبالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين لم يقدّموا للمحاكمة.

وقد حلّت في اعقاب الاضراب مجالس الجمعيات الطبية ورابطات المهندسين والمحامين، والتي القبض على مئات من اعضائها. وما زال عدد كبير منهم رهن الاحتجاز من دون تقديمهم للمحاكمة منذ ذلك الوقت.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، تبنّت منظمة العفو الدولية ٢٣ محام كسجناء رأي، من بينهم ثلاثة ما زالوا قيد الاحتجاز، بمن فيهم عبد المجيد منجونة الموجود حاليا في سجن عدرا المدني في دمشق.

عبد المجيد منجونة هو عضو سابق في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، وهو وزير دولة سابق، انتخب عدة مرّات لرئاسة مجلس فرع حلب لنقابة المحامين السوريين.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، بعثت المنظمة برسالة مناشدة عاجلة إلى السلطات السورية من أجل عبد المجيد منجونة معربة فيها عن قلقها بشأن تقارير تشير الى تدهور صحته والى انه لا يلقى عناية طبية كافية.

ثم قيل انه يعاني من عدة أمراض، منها روماتيزم في عموده الفقري اصيب به عندما كان في السجن ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، وانزلاق فقرة في الجزء السفلي من عموده الفقري (ديسك)، وداء السكري، والتهاب الكليتين.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فورا، الى: الرئيس حافظ الأسد، القصر الرئاسي، ابو رمّانة، شارع الرشيد، دمشق، الجمهورية العربية السورية، والى: السيد محمود زعبي، رئيس الوزراء، مكتب رئيس الوزراء، شارع عبد الرحمن شهبندر، دمشق، الجمهورية العربية السورية. □

محاكمة تشكّل نقطة تحوّل في تاريخ الأرجنتين

ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣، حكمت الأرجنتين زمر عسكرية شنت ما أسمته بـ«الحرب القذرة ضد التخريب»، فأخمدت أصوات المعارضة، و«اختفى» آلاف الأشخاص، وازدادت الاتهامات الموجّهة ضد اجهزة الأمن والجيش بصدد ارتكاب أعمال الخطف والتعذيب والقتل. وعام ١٩٨٣، حلّت مكان الزمرة العسكرية حكومة مدنية منتخبة. وتعهد رئيس الجمهورية الجديد راوول ألفونسين بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى القضاء. وكان نتيجة ذلك اجراء محاكمة غير عادية في بونس آيرس عام ١٩٨٥ – محاكمة تسعة قادة عسكريين كانوا سابقاً يحكمون البلاد.

جرت محاكمة المدّعى عليهم بتهمة ارتكاب سلسلة من الجرائم، تتراوح من أعمال القتل إلى تزوير الوثائق، خلال «الحرب القذرة ضد التخريب». وقد حكم على خمسة منهم بالسجن لمدد تتراوح، ما بين أربع سنوات ونصف، والمؤبد، فيما أبرئت ساحة الأربعة الآخرين.

خلال فترة «الحرب القذرة» احتجت منظمة العفو الدولية، بالاشتراك مع هيئات أخرى مدافعة عن حقوق الإنسان، بشكل متواصل على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل قوات الجيش والأمن الأرجنتينية. وقد قامت المنظمة الآن بنشر تقرير عن هذه المحاكمة، بما في ذلك بيان عن ملابساتها التاريخية والقانونية، مع تقييم طبيعتها وفحواها.

وهذا التقرير بعنوان «**الأرجنتين: الزمر العسكرية وحقوق الإنسان**» يصف التطورات الرئيسية للمحاكمة، ويشرح ملابساتها القانونية والتاريخية، ويبحث في القضايا الرئيسية المحيطة بها. وهو يستند بدقة إلى سجلات رسمية، ويقدّم في ملحقاته النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع.

الغاية من إعداد التقرير؟

■ المحاكمة فريدة من نوعها في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية فهي القضية الوحيدة التي تمثل فيها شخصيات رسمية قيادية مسؤولة عن انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، أمام القضاء لمناقشتها الحساب.

■ إن منظمة العفو الدولية، مدركة للعواطف الجيّاشة التي أثارها في الأرجنتين قرار الحكومة الجديدة في ملاحقة أعضاء الزمرة العسكرية السابقين، رغبت في مراقبة اجراءات المحاكمة للتحقق ممّا إذا كان المتهمون سيلقون محاكمة عادلة، تمتثل لكافة المقاييس القانونية.

■ لم تمثّل المحاكمة نقطة تحوّل في تاريخ الأرجنتين القانوني فحسب، بل كانت أيضاً خطوة هامة في النضال من أجل معرفة مصير آلاف «المختفين».

في محاكمة تاريخية بدأت في نيسان/ابريل ١٩٨٥ في محكمة الاستئناف الاتحادية في بونس آيرس، واجه تسعة قادة عسكريين سابقين تهما شملت القتل. ويظهر في الصورة ثمانية من المدّعى عليهم التسعة خلال المحاكمة.

دوافع المحاكمة ليست «سياسية»

على الرغم من المضامين السياسية للمحاكمة، فان دوافعها لم تكن سياسية بل جنائية، تسعى إلى التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد القانون الجزائي الأرجنتيني.

فالمتهمون لم يقدَّموا للمحاكمة لأنهم قاموا بتدبير انقلاب أو بقلب الدستور أو بالاطاحة بالسلطات الشرعية. كما أن الهدف من محاكمتهم لم يكن محاسبتهم على الطريقة التي مارسوا فيها نفوذهم السياسي اثناء توليّهم الحكم.

بل انهم مثلوا أمام محكمة جنائية لمحاسبتهم على تورّطهم المحتمل في أعمال غير مشروعة ارتكبت خلال فترة «الحرب القذرة».

فقد وُجّهت التهم اليهم بصفتهم قادة القوات المسلحة واعضاء الزمر العسكرية التي حكمت الأرجنتين خلال تلك الفترة.

وعلاوة على ذلك، جرت محاكمتهم على جرائم حدّدتها القوانين المعمول بها طوال فترة حكمهم.

هل كانت المحاكمة عادلة؟

اعتبر مراقبو منظمة العفو الدولية أن سير المحاكمة تحت اشراف القضاة لم يترك مجالاً للانتقاد.

فالقضاة اتسّموا بعدم التحيّز الصارم في معاملتهم لجهتي الدفاع والادعاء، مؤيدين كلياً حرية التعبير، مع تشديدهم على التقيّد بالموضوع قيد البحث.

فقد اتيحت لكلا جهتي الادعاء والدفاع مطلق الحرية في طلب من يرغبون من الشهود، وقامت المحكمة في كل حالة باجراء الترتيبات اللازمة لاستدعائهم.

ولم يكن تسامح المحكمة بأقل من حيث المعايير المعتمدة في الأدلة الوثائقية. إذ أنها سمحت باستخدام مختلف أنواع المستندات والملفات والتقارير والشهادات كأدلّة، بما في ذلك ٧,٠٠٠ مذكرة احضار صدرت عندما كانت الزمرة العسكرية مسيطرة على الحكم، و٤,٠٠٠ مذكرة احتجاج دبلوماسية استُلمت خلال تلك الفترة، وسجلات اجراءات قضائية ناشئة عن حوادث كاكتشاف الجثث، وغيرها.

خلال «الحرب القذرة»، «اختفى» الآلاف. وأدّت أعمال الخطف والتعذيب والقتل على أيدي قوات الأمن إلى خلق جو من الرعب في جميع أنحاء البلاد. وكان بين الضحايا غراسيلا جونا وخورخي كازورلا: خلال سنة من زواجهما، «اختفت» العروس، وقتل العريس بالرصاص أثناء اختطافه. فقد اختطفا في حزيران/يونيو ١٩٧٦ من قبل رجال تعرّفت عليهم غراسيلا جونا بأنهم عسكريون. وأفادت أنها نقلت بعد مقتل زوجها إلى «معسكر اعتقال حيث تعرضت للتعذيب. وأطلق سراحها بعد ٢٢ شهراً دون توجيه تهمة اليها أو محاكمتها. الا أن مصير آلاف غيرها ما زال مجهولاً.

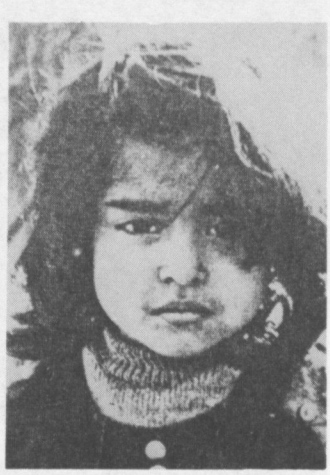

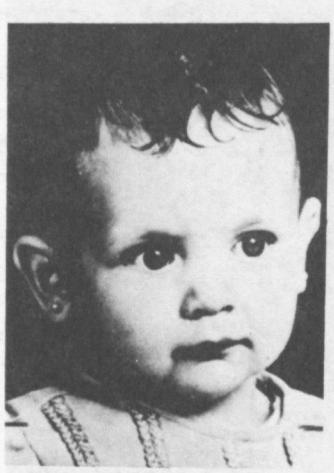

كان في عداد المفقودين مئات من الأطفال في الأرجنتين. ماريانا زافاروني ايسلاس (إلى اليسار) كان عمرها ثمانية عشر شهراً عندما «اختفت» بعدما شنّت قوات الأمن غارة على منزل والديها عام ١٩٧٦. وقد عثر عليها عام ١٩٨٣ تعيش مع أحد أعضاء جهاز مخابرات الدولة كان قد سجّلها كطفلته. وصدر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ أمر من المحكمة بمنع العائلة من مغادرة الأرجنتين. لكن، في حزيران/يونيو ١٩٨٥، اختفت العائلة، ويعتقد أنها قد تكون في الباراغواي. أما تاتيانا وارني بريتوس (إلى اليمين) فكانت في الرابعة من عمرها عندما عثر عليها وعلى اختها الطفلة بعد أن كانتا قد اختطفتا مع والديهما عام ١٩٧٧. فقد عثرت عليهما جدّتهما في آذار/مارس ١٩٨٠ بينما كان يجري تبنيهما. وهما مازالتا تعيشان مع والديهما بالتبنّي، ولكنهما على اتصال بعائلتهما الحقيقية.

ولا شك هناك في أن المحاكمة احترمت حق المتهمين في دفاع قانوني حسب الأصول. كما أنه سمح لهم الادلاء بالبيانات أو الامتناع عن الادلاء، بها حسب رغبتهم، ولم يُرغَموا على الاطلاق على تجريم أنفسهم أو الشهادة ضد مصلحتهم.

كما تمكّن المتهمون من مخاطبة المحكمة مباشرة دفاعاً عن أنفسهم، وساعدهم في ذلك محامو دفاع سمح لهم الاتصال بهم دون قيود. واتيحت للمدعى عليهم ولمحاميهم جميع الفرص الممكنة لتقديم أدلّة الدفاع، وفحص الأدلّة المقدّمة من قبل جهة الادّعاء، واستجواب الشهود.

ماذا بشأن المستقبل؟

إن أقارب «المختفين» والعاملين من أجل معرفة مصيرهم، كانوا دوماً يخشون من أن تمنع الضغوط السياسية الحكومة الجديدة من ضمان اجراء تحقيق كامل في الجرائم والانتهاكات الثابتة، ومن محاكمة المسؤولين عنها ومعاقبتهم كما يجب.

فمنذ بدأت المحاكمة، وافق الرئيس الفونسين على مطالب العسكريين في الحدّ من الملاحقات القضائية. وصدر قانون جديد عن «الطاعة الواجبة» منح حصانة للجميع، باستثناء الضباط من ذوي الرتب العالية، من الملاحقة بسبب جرائم ارتكبت خلال فترة القمع، على اعتبار أنهم كانوا يطيعون أوامر رؤسائهم.

ولكن منظمة العفو الدولية تعتقد أن أي قانون يمنح حصانة من الملاحقة القضائية لأفراد متهمين بمسؤولية جنائية متعلقة بانتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، سيبدو وكأنه يشجّع أو يسهّل ارتكاب انتهاكات في المستقبل.

كما أن هذا القانون يتعارض مع التزامات الأرجنتين بموجب القانون الدولي الذي يقضي باجراء تحقيق كامل في الانتهاكات السابقة، وباحترام حق العائلات في معرفة مصير أقاربهم، وبتزويد العائلات بوسائل شرعية لرفع الظلم، وباحترام المبدأ المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب، الذي ينص على أنه «لا يجوز التذرّع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى رتبة أو عن سلطة عامة كمبرّر للتعذيب».

ولكن، رغم التطورات التي حدثت منذ بدئها، تبقى هذه المحاكمة ذات أهمية تاريخية بالنسبة لحقوق الإنسان، لا في الأرجنتين وحدها، بل في العالم أجمع. فقد عزّزت المبدأ الذي يعتبر الحكومات مسؤولة عن أعمال ارتكبتها قوات الأمن العاملة تحت امرتها. □

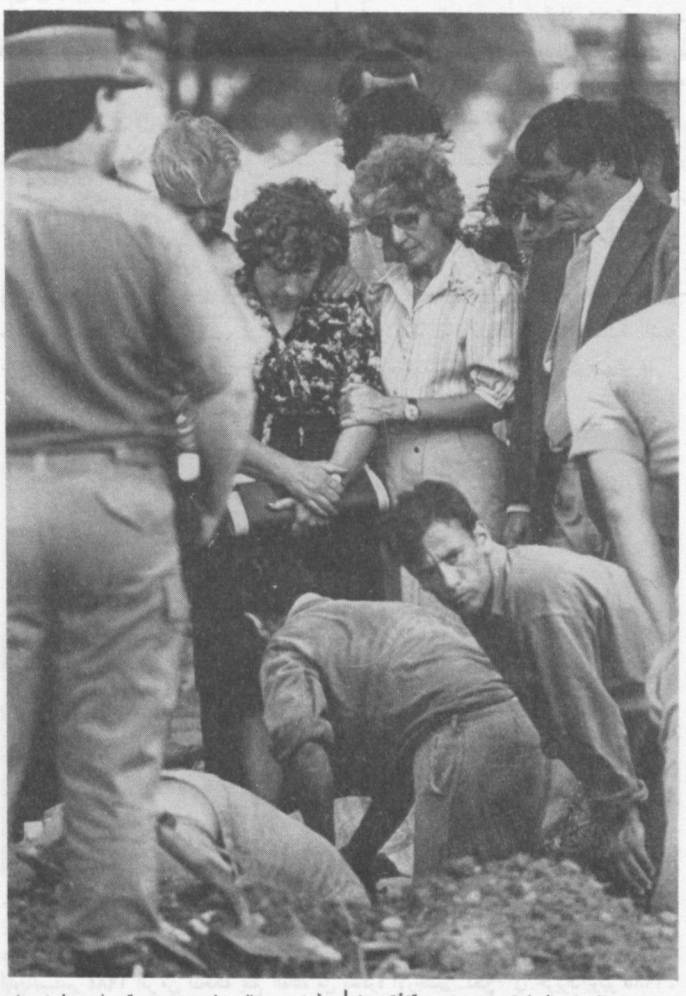

وضعت اللجنة الوطنية للمختفين قائمة بما يقرب من ٩,٠٠٠ حالة اختفاء. ومنذ عام ١٩٨١، عُثر على عشرات الجثث في قبور لا تعرف أسماء أصحابها. ويظهر في الصورة (أعلاه) عمال يخرجون من قبر في بولون عام ١٩٨٤ جثث اثنين بالغين وطفلين، وذلك بناء على أوامر سلطات قضائية تحقق في «الاختفاءات»، يراقبهم أقارب «المختفين».

بفضل الجهود التي بذلتها في الدرجة الأولى جمعية جدّات بلازا دي مايو التي أسّستها عام ١٩٧٧ جدّات الأطفال المفقودين، عثر على ٤١ طفلاً منذ ذلك الوقت. إلا أن هناك جدّات وجدود عديدين باءتْ جهودهم بالفشل، وكثيرون غيرهم مازالوا يبحثون. وهم يعتقدون أن بعض الأطفال قد جرى تبنّيهم وأن آخرين قد أخذوا من قبل عائلات عسكريين. وتظهر في الصورة أعلاه الجدّات والأمهات أثناء مسيرتهم إلى دار الحكومة في بلازا دي مايو ببونس آيرس، كعادتهن من بعد ظهر كل يوم خميس منذ أول مسيرة احتجاج قُمن بها، في محاولة لمعرفة مصير أطفالهن وأحفادهن.

في مظاهرة لاحقة (أدناه) تعبّر الأمهات والجدّات في بلازا دي مايو عن غضبتهن بسبب الحد الزمني البالغ ستين يوماً، المقترح لملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان قضائياً، والذي أصبح قانوناً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. فقد رغبن في أن تعتبر هذه الانتهاكات «جرائم ضد الإنسانية» غير خاضعة لقانون التقادم المسقط. ولكن لدهشة الكثيرين، صدرت مذكرات جلب بحق أكثر من ٣٠٠ ضابط يوم انتهاء المهلة. وتبعت ذلك سلسلة من التمردات العسكرية قبل الرئيس ألفونسين على أثرها بالمطالب الداعية إلى إنهاء ملاحقة الضباط قيد الخدمة الفعلية. فصدر قانون جديد، هو «قانون الطاعة الواجبة» الذي منح حصانة للجميع، باستثناء الضباط ذوي الرتب العالية، من الملاحقة على جرائم ارتكبت خلال فترة القمع، على اعتبار أنهم كانوا يطيعون أوامر رؤسائهم. إلا أن المنظمة تعتقد أن أي قانون يمنح مثل هذه الحصانة، سيبدو وكأنه يشجّع أو يسهّل ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

نيبال

نمط من انتهاكات حقوق الانسان

■ احتجز طالب في نيبال أكثر من سنة لحيازته كراريس تنتقد النظام السياسي.
■ معلّم مازال محتجزاً لأنه احتجّ على بيع مسحوق حليب يخشى أن يكون ملوثاً بالاشعاع النووي بعد حادثة شيرنوبيل.
■ صحافي كتب مقالة انتقد فيها السياسة الاقتصادية للحكومة، مازال محتجزاً منذ نحو سنة – وكذلك رئيس تحرير صحيفته.

يشكّل السجن السياسي صورة دائمة من مقوّمات الحياة في نيبال. فنشاط الأحزاب السياسية محظور جملة، ذلك أن نظام الحكم يتألف من مجلس «لا حزبي»، يرأسه الملك الذي يتمتع بسلطة مطلقة. وقد أودع في السجن طلبة وصحافيون ونقابيون لقيامهم بنشاطات سياسية خالية من العنف.

وممارسة طقوس الدين المسيحي في هذا البلد الهندوسي قد أدّت أيضاً إلى سجن البعض، فالحق الأساسي للمرء في اختيار عقيدته الدينية بحريّة يخضع لقيود صراحة في دستور نيبال.

وتعذيب السجناء وهم في عهدة البوليس هي ممارسة واسعة الانتشار. فالمشبوهون الجنائيون غالباً ما يتعرضون للضرب، خاصة على أخمص أقدامهم، وتغرز الدبابيس تحت أظافرهم، ويوضع نبات القرّاص الشائك على مناقط حساسة من أجسادهم.

وقد تعرّض عدد من السجناء السياسيين للتعذيب كذلك لارغامهم على «الاعتراف».

كما تعرض المحكومون المودعون في السجون للضرب، وللاحتجاز في زنزانات عقاب مظلمة لفترات طويلة وهم مقيّدون بالأغلال.

وهناك أشخاص عديدون «اختفوا» منذ اعتقالهم عام ١٩٨٥، وليس في الامكان التحقق من مصيرهم أو مكان وجودهم.

ولدى المنظمة معلومات مفصّلة عن أربعة منهم. وكانت المنظمة قد نشرت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر تقريراً بعنوان: **نيبال: نمط من انتهاكات حقوق الإنسان**. وهو يدعم بالوثائق نمطاً مخططاً من أعمال السجن السياسي.

ويورد التقرير أيضاً وصفاً لأعمال التعذيب والمعاملة السيئة التي تمارس في مراكز البوليس، وللأضطهاد الديني، «وللاختفاءات» العديدة، ولتطبيق عقوبة الإعدام في مملكة همالايا.

كما يدرج سلسلة من اجراءات طالبت المنظمة حكومة نيبال باتخاذها من أجل حماية حقوق مواطنيها.

مودناث براسريت هو كاتب في أواخر الأربعينات من عمره محتجز في الحبس الوقائي دون تقديمه للمحاكمة. وقد اعتقل بموجب قانون الحيازة عام ١٩٨٢ لأن قصائده اعتبرت مسيئة للملكية. وفي آذار/مارس ١٩٨٥، أمرت المحكمة العليا باطلاق سراحه، لكن عندما غادر المحكمة وتحدث إلى مؤيّديه المتجمّعين هناك، ألقى البوليس القبض عليه مجدّداً. وهو محتجز حالياً في سجن غور بمقتضى قانون الأمن العام.

سجناء الرأي

هناك عادة ما لا يقل عن مائة سجين سياسي في سجون نيبال. وخلال الفترات الآخيرة التي انتشرت فيها مظاهرات الاحتجاج، كالنصف الأول من عام ١٩٨٥، قضى في السجن مئات من معارضي الحكومة المسالمين أسابيع أو شهور.

إن معظم السجناء السياسيين هم من سجناء الرأي، وإن كان لا يتوفر في بعض الحالات معلومات كافية تبيّن ذلك بصورة قاطعة.

ومن الصعب في غالب الأحيان الحصول على تفاصيل عن السجناء الأفراد، لا سيما وأن عديدين منهم غير معروفين خارج نطاق مجتمعهم المحلّي. وجمع المعلومات عن السجناء خارج العاصمة كاتمندو صعب بشكل خاص بسبب سوء الاتصالات داخل البلاد. ولا تقدم السلطات سوى معلومات ضئيلة حول الاعتقالات، والحكومة لم تردّ حتى الآن على طلبات المنظمة المتكررة بشأن المعلومات.

من بين سجناء الرأي المحتجزين في أواخر عام ١٩٨٧:

■ مناضلون ينتمون إلى أحزاب سياسية، بينهم كيشنوبهدور مناندهار، البالغ السابعة والخمسين من عمره، وكان قد اعتقل في حزيران/يونيو ١٩٨٥ قبل قيام مظاهرة تطالب بالاصلاح السياسي. وهو معتقل دون توجيه تهمة رسمية اليه، ودون تقديمه للمحاكمة.

■ صحافيون ومحرّرو صحف، بينهم بهايراف ريسال، وهو صحافي مستقل، ورئيس تحرير صحيفته آنغ لاما. فقد قبض عليهما في أواخر عام ١٩٨٦ لنشرهما مقالاً انتقدا فيه سياسات اقتصادية منسوبة إلى الملك، اعتبرته السلطات يذم بالملكية.

■ طلبة، من بينهم رادهيشيام سيواكوتي، الذي اعتقل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وجرت مقاضاته لحيازته كراريس تنتقد النظام السياسي والسياسات الاقتصادية للحكومة.

■ نقابيون، من بينهم سيتارام ماسكي، وهو معلم القي القبض عليه خلال احتجاجات المعلمين التي جرت على نطاق واسع عام ١٩٨٥، ثم بعد احتجاجات ضد بيع مسحوق حليب مستورد من بولندا خشي أن يكون ملوثاً بالاشعاع النووي بسبب حادثة شيرنوبل. وهو محتجز من دون محاكمة منذ أيار/مايو.

أمّا القانون الذي طالما تذرّعت به السلطات لاحتجاز السياسيين دون تهمة رسمية أو محاكمة، فهو قانون الأمن العام لسنة ١٩٦١، الذي يخوّل مندوبي المناطق (المدراء المحليون) صلاحية إصدار أوامر باحتجاز الأفراد لمدة تسعة أشهر بتهم عامة، مثل «تعكير السلام والهدوء» في نيبال.

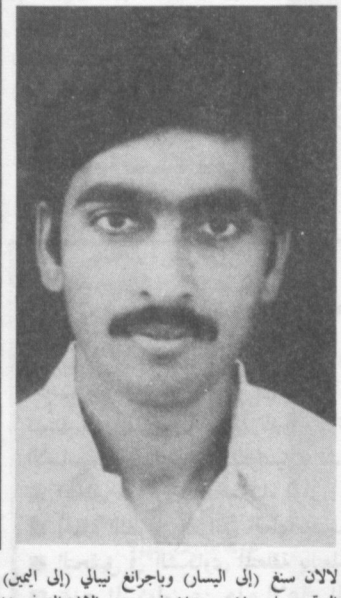

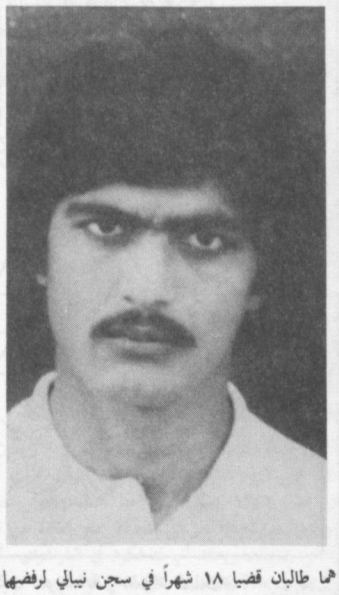

لالان سنغ (إلى اليسار) وباجرانغ نيبالي (إلى اليمين) هما طالبان قضيا ١٨ شهراً في سجن نيبالي لرفضهما التوقيع على بيان يتعهدان فيه بعدم الاشتراك في نشاطات سياسية في المستقبل. وقد اعتقلا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، وبقيا محتجزين حتى نيسان/ابريل ١٩٨٧.

ويجوز تمديد أوامر الاحتجاز لفترة تصل إلى ثلاث سنوات، وان احتجز بعضهم بمقتضى هذا القانون لفترة أطول، كما تُمنع المحاكم من اعادة النظر في أوامر الاحتجاز. ولهذا السبب، ولعدة أسباب أخرى، تعتبر أحكام «قانون الأمن العام» مخالفة للقواعد القانونية المتعارف عليها دولياً.

بموجب «قانون الحيازة» (الجريمة والعقاب)، المعروف في نيبال «بقانون راج كاج»، يمكن احتجاز سجناء الرأي لاعتراضهم على النشاطات السياسية للحكام، أو على النظام السياسي نفسه. أما العقوبة القصوى بموجب هذا القانون، في حال اعتبار الممارسة حائطة من قدْر الملك، فهي السجن لمدة ثلاث سنوات.

والحقيقة هي أن مندوب المنطقة يتصرف كجهة ادّعاء وقاض في آن واحد. وهذا يحرم المتهم من تلقي محاكمة عادلة، فيما يعتبر مخالفاً جملة وتفصيلاً للقواعد القانونية المتعارف عليها دولياً. واحياناً يبقى المعتقلون بموجب هذا القانون في السجن لسنة أو أكثر قبل محاكمتهم.

التعذيب وإساءة المعاملة

يعتقد أن لجوء البوليس إلى ممارسة التعذيب لانتزاع اعترافات من المشتبه بارتكابهم جرائم، هو أمر مألوف في نيبال.

ولدى منظمة العفو الدولية علم بقضيتين حدثتا خلال السنتين الأخيرتين لاقى فيهما مشبوهون جنائيون حتفهم نتيجة تعرضهم للتعذيب، كما يبدو، وهم قيد الاحتجاز.

وتشير التقارير إلى أن بعض السجناء السياسيين قد تعرّضوا للتعذيب خلال احتجازهم في الحبس الانفرادي لدى البوليس.

أما السلطات، فيبدو أنها نادراً ما تقوم بالتحقيق في أنباء التعذيب، وليس هناك ما يدل على أنها تحاول جادّة السيطرة على قوات البوليس، أو سجن المسؤولين، أو تدريبهم بغية وضع حدّ لأعمال التعذيب.

هذا، ويقضي الدستور بوجوب إحضار الموقوفين للمثول أمام سلطة قضائية في غضون ٢٤ ساعة من اعتقالهم. وهذا اجراء وقائي قانوني هام يجري تجاهله عملياً على نطاق واسع، كما يبدو.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أحكام الدستور المذكورة، صدر عام ١٩٨٥ قانون خاص لمدة ثلاث سنوات يسمح باحتجاز السجناء دون تقديمهم للمحاكمة لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً. وقد احتجز المسجونون لأسباب سياسية في الحبس الانفرادي لعدة شهور بموجب هذا القانون. وتعتقد المنظمة أن هذا النوع من الاحتجاز يخلق على الأرجح جواً لممارسة التعذيب.

بعد حادثة انفجار القنابل في حزيران/يونيو ١٩٨٥، اعتقل مئات الأشخاص واحتجز العشرات في الحبس الانفرادي لفترات طويلة.

وتشير معلومات حصلت عليها المنظمة من مصادر أولية أن المحتجزين تعرّضوا للضرب، وخاصة على ركبهم وكواحلهم، وفرك نبات القرّاص على جلدهم، وأدخلت شظايا الخيزران تحت أظفارهم، واقتلعت أظفار أصابعهم، وغرزت الدبابيس تحت ألسنتهم.

وعندما جرت محاكمتهم في أواخر عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧، تراجع عدد كبير منهم أمام المحكمة عن البيانات التي أدلوا بها للبوليس.

كما أشارت التقارير أيضاً إلى أن بعض السجناء عذّبوا لمعاقبتهم أو تخويفهم، وإلى أن السجناء المحكومين غالباً ما أُبقوا مكبّلين بالأغلال. ورغم أنه يسمح باستعمال الأغلال بموجب قانون السجون في نيبال في ظروف معيّنة محدودة، إلاّ أنها محظورة كلياً بمقتضى القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي وضعتها الأمم المتحدة.

عقوبة الاعدام

عام ١٩٤٥، ألغت نيبال عقوبة الاعدام بالنسبة لجميع الجرائم العادية، ولكن أعيدت هذه العقوبة عام ١٩٨٥ بموجب المدونة القانونية المتعلقة ببعض جرائم القتل. ويقضي قانون الجرائم الهدّامة (قانون الضبط والعقاب الخاص)، الذي صدر أيضاً عام ١٩٨٥، بفرض عقوبة الاعدام بحق المتسبّبين بالموت عن طريق استخدام المتفجرات أو الأسلحة في مكان عام. وقد صدر بمقتضى أحكام هذا القانون حكم غيابي بالاعدام على أربعة أشخاص في أيار/مايو ١٩٨٧.

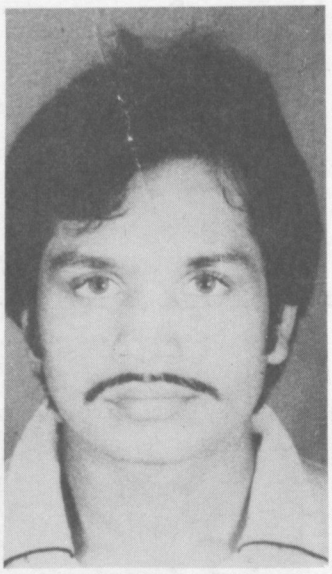

ساكت ميشرا هو طالب لم تره عائلته منذ حزيران/يونيو ١٩٨٥. ويفيد شهود أنه اعتقل أثناء وجوده في منزل والده وأخذ إلى مركز بوليس راجيراج، ثم نُقل بعد بضعة أيام إلى كاتمندو. وصرّح سجناء سابقون أنهم شاهدوه خلال الأشهر الثلاثة التالية في السجن، والدماء تنزف بشدة من مستقيمه، وهو غير قادر على الحركة بسهولة. والسلطات مازالت تنفي أنه محتجز لديها، كما أن مكان وجوده ومصيره مازالا مجهولين.

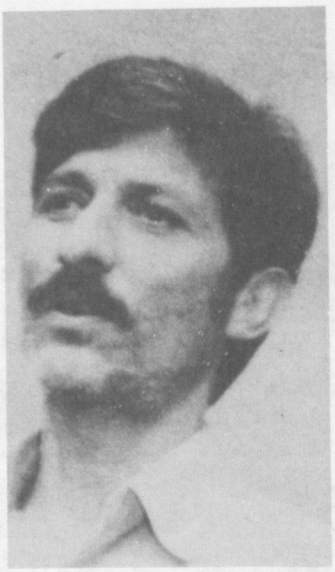

سجن راب تشاند بيستا بسبب قصيدة. وهو عضو في المجلس الوطني اعتقل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، عندما ادّعت السلطات أن القصيدة التي كتبها ونشرت في مجلة أسبوعية، تضمنت انتقاداً للملك. واعتقل أيضاً رئيس تحرير المجلة البالغ الواحدة والسبعين من عمره. وكانت القصيدة قد طبعت في وقت سابق في خطاب راب تشاند بيستا الانتخابي في أيار/مايو ١٩٨٦ لكن لم يُتخذ أي تدبير بحقه آنذاك. وقد أطلق سراحه بكفالة في نيسان/ابريل ١٩٨٧.

الاضطهاد الديني

إن الحق الأساسي في حرية الدين يخضع للقيود بموجب الدستور، الذي لا يسمح للأشخاص بمحاولة كسب مهتدين إلى عقيدتهم الدينية. حتى أن القانون يذهب إلى أبعد من ذلك، فيفرض السجن على أي هندوسي يعتنق ديناً آخر.

وقد يعتبر الحظر الدستوري الذي يمنع محاولة اقناع آخرين باعتناق دين آخر، أنه يهدف إلى حماية القيم الثقافيه التقليدية. لكن التقارير التي تلقتها المنظمة تشير إلى تعرض بعض أعضاء طائفة مسيحية صغيرة للاضطهاد لا بسبب مخالفتهم لهذا القانون، وانما لمجرّد ممارستهم لطقوسهم الدينية الخاصة بهم، كما يبدو.

سجناء «مختفون»

أفادت التقارير أن عدة أشخاص اعتقلوا في أعقاب سلسلة انفجارات القنابل في أواسط عام ١٩٨٥، قد «اختفوا» وهم في عهدة البوليس. وقد باءت بالفشل جميع الجهود التي بذلها أقاربهم عن طريق المحاكم للتحقق من أماكن وجودهم. فقد نفت السلطات باستمرار احتجازها لهم، هذا على الرغم من وجود شهود عيان على اعتقالهم، كما أن هناك سجناء آخرين صرّحوا، بعد اطلاق سراحهم، أنهم شاهدوا «المختفين» في السجون.

ولدى منظمة العفو الدولية معلومات مفصلة عن أربعة أشخاص، طلبت من حكومة نيبال تحديد مكان وجودهم أو مصيرهم، ولكنّها لم تتلق أي ردّ على طلبها.

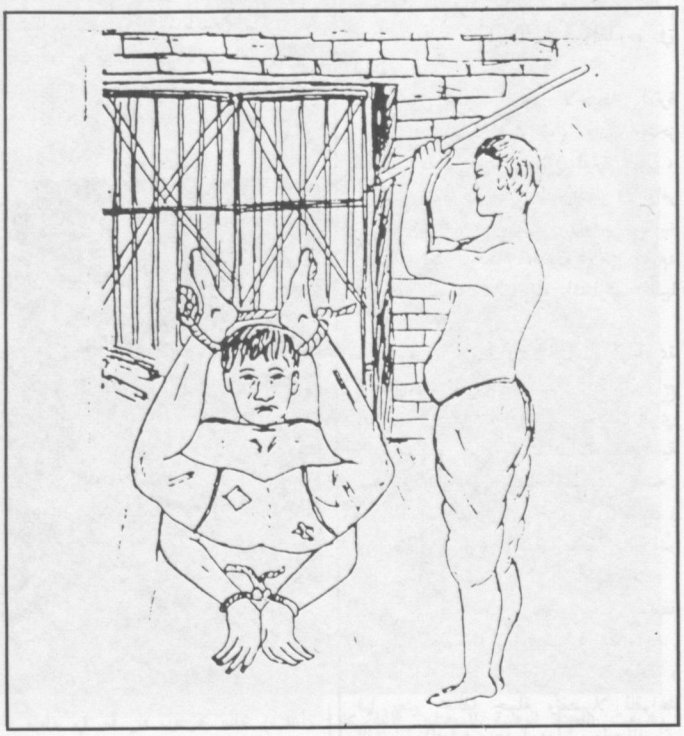

يمثل هذا الرسم بريشة سجين سابق أحد أساليب التعذيب المعروف باسم «معاملة السلحفاة»، حيث يُلفّ حبل حول كاحلي السجين وخلف عنقه، وتسحب الساقان باتجاه الصدر مع تقويس الظهر ليصبح مثل ظهر السلحفاة. ويبقى السجين على هذا الوضع عدة ساعات، يتعرّض احياناً للضرب خلالها.

توصيات

قدّمت منظمة العفو الدولية إلى حكومة نيبال خلال السنوات الأخيرة توصيات تستند إلى المقاييس القانونية الدولية، تعتقد أن من شأنها تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها. وهذه التوصيات تشمل:

- **اطلاق سراح جميع سجناء الرأي.**
- **إعادة النظر في القوانين لجعلها متناسقة مع القواعد والمقاييس الدولية.**
- **التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب و «الاختفاءات».**
- **تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى القضاء.**

أوغندا

انتهاكات حقوق الانسان

طلبت منظمة العفو الدولية من حكومة أوغندا التحقيق في الاغتيالات السياسية وأعمال التعذيب التي تقوم بها قوات الجيش، وفي انتشار احتجاز المعارضين المزعومين للحكومة من دون تهمة او محاكمة.

في آذار/مارس الماضي، زار وفد من منظمة العفو الدولية أوغندا، وبعث الى الحكومة في تموز/يوليو بتقرير عن النتائج التي توصّل اليها، داعيا الى اجراء تحقيق شامل فيها. وقد أشارت المنظمة في تقريرها الى انها ما زالت تتلقى انباءً عن انتهاكات حقوق الانسان في أوغندا. ولم تردّ الحكومة حتى الآن على التقرير، لكنها أعلنت عن نيّتها في الرد عليه.

يورد التقرير بالتفصيل عدداً من اعمال القتل والتعذيب التي ادعى ان رجال الجيش ارتكبوها بحق سجناء ومدنيين عزّل من السلاح، بينهم نساء واطفال. وقيل بأن هذه الانتهاكات ارتكبها جيش المقاومة الوطني الحاكم خلال عمليات قمع المتمردين.

في احد الحوادث، يبدو أن الجنود فتحوا نيران اسلحتهم على جنازة في قرية كالانغ، بمقاطعة غولو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، مما أسفر عن مصرع عشر نساء وثلاثة رجال وطفل. والجنازة كانت لرجل قيل انه لاقى مصرعه على أيدي الجنود.

وفي حادث آخر وقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، قيل بأن الجيش القى القبض على ٢٧ رجلاً وقتلهم رميا بالرصاص في مقر اقليم لاموغي الفرعي في مقاطعة غولو. ولدى المنظمة قائمة بأسماء جميع ضحايا الحادثتين المذكورتين.

ويصف التقرير أيضا اسلوب «كاندويا» للتعذيب الذي يمارسه جيش المقاومة الوطني، حيث تربط ذراعا الضحية باحكام فوق المرفقين خلف الظهر. وقد تسبّب هذا التعذيب في بعض الحالات بشلل الجزء السفلي من الذراع – وفي حالات أخرى، بالغرغرينا التي استوجبت بتر الذراع. وقد لاقى بعض ضحايا التعذيب هذا حتفهم – وكان أحدهم رجل اعتقل لأن بطاقة الضريبة الخاصة به قيل أنها لم تكن مضبوطة.

لقد رحبت المنظمة بتأكيدات وزير الدولة لشؤون الدفاع الدكتور رونالد باتا بأنه لم يعد يسمح بممارسة اسلوب التعذيب هذا. ولكنها ما زالت قلقة ازاء استمرار الجنود في ممارسته، وقد حثت الحكومة على اصدار تعليمات رسمية صريحة تمنع ممارسة «الكاندويا».

هناك عدد كبير من الأشخاص محتجزون من دون محاكمة في أوغندا، وقد طلبت المنظمة من الحكومة مراجعة قضاياهم. وكان معظم هؤلاء قد اعتقلوا خلال عمليات قمع التمرد، غير أن بينهم كثيرين من المدنيين غير المحاربين المشتبه بتعاطفهم مع المتمردين ضد الحكومة، عوضا عن كونهم من افراد المقاومة المسلحة. وتقوم المنظمة حاليا بحثّ الحكومة على اطلاق سراح اولئك الذين لن توجّه اليهم على الفور تهمة ارتكاب جريمة. □

عفو عن السجناء في رومانيا

بمناسبة الذكرى الأربعين لقيام جمهورية رومانيا اصدر مجلس الدولة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر عفوا عن السجناء، وقد اطلق بموجبه سراح المحكومين بالسجن لمدة تقل عن خمس سنوات، وكذلك المحكومين بالأشغال التأديبية. أما المحكومين بالسجن ما بين خمس سنوات وثمان سنوات، فقد خفّضت مدة سجنهم بنسبة الثلث، والمحكومين بما بين ثمان وعشر سنوات بنسبة الخمس. واستثني من هذا العفو اصحاب السوابق والمحكومين بجرائم معيّنة، مثل القتل، والقتل غير المتعمّد، والرشوة، والاجهاض غير المشروع. وقد رحّبت منظمة العفو الدولية بالإفراج المرتقب عن ١٩ من سجناء الرأي المعروفين لديها. □

تونس

اعدام اثنين بعد محاكمة غير عادلة

صدرت في تونس احكام بالاعدام على سبعة أشخاص، عند اختتام محاكمة ٩٠ من أعضاء حركة الاتجاه الاسلامي والمشتبه بانتمائهم اليها. وقد جرت المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة في تونس ما بين ٢٧ آب/أغسطس و ٢٨ أيلول/سبتمبر، وجرت محاكمة ٤٠ منهم غيابيا كما حضر موفد لمنظمة العفو الدولية جزءاً من المحاكمة.

وشملت الاتهامات ارتكاب أعمال اجرامية يقصد منها قلب نظام الحكم، والتحريض على العنف، والانتماء الى جمعية غير مشروعة.

وكان حكم الاعدام قد صدر غيابيا بحق خمسة متهمين. أما الاثنان الآخران فقد نفّذ فيهما حكم الاعدام في التاسع من تشرين الاول/اكتوبر. وكان رشيد غنشوي، زعيم حركة الاتجاه الاسلامي، احد اثنين حكما بالسجن المؤبّد مع الأشغال الشاقة، فيما تلقى ٦٧ متهماً أحكاما بالسجن لمدد تتراوح ما بين سنتين وعشرين سنة، وابرئت ساحة ١٤ متهما. وكان الرئيس بورقيبة قد رفض العفو عن المحكوم عليهم بالاعدام.

ويبدو ان هذه المحاكمة لم تكن عادلة فقد القي القبض على معظم المتهمين من قبل رجال بوليس سري ومن دون مذكرة اعتقال أو تفتيش. كما جرى وضعهم في الحبس الانفرادي لمدد طويلة من قبل بوليس الأمن، وواجهت عائلاتهم صعوبة في تحديد مكان وجودهم أو معرفة سبب اعتقالهم.

وتلقت منظمة العفو الدولية ايضا شكاوى تشير الى تعرض المحتجزين للتعذيب لارغامهم على الادلاء باعترافات استخدمت فيما بعد ضدهم. كما جرى تعيين مدّعي عام الدولة لترؤس المحاكمة، مما اثار الشكوك حول نزاهة المحاكمة، ويبدو أن حقوق المتهمين قد انتقص منها بشدة.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أبلغت السلطات التونسية مراراً وتكراراً عن قلقها بشأن سير المحاكمة، وطالبتها باجراء تحقيق نزيه فوري في ادعاءات التعذيب وفي المخالفات الحاصلة في اجراءات المحاكمة، وباعلان نتائج هذا التحقيق.

كما حثت المنظمة على تخفيف أحكام الاعدام.

خوسيه وخايمي سنتينو اللذان اطلق سراحهما بعد سنتين من الحجز بدون محاكمة.

السلفادور

اطلاق سراح شقيقين بموجب قانون عفو

اطلق سراح شقيقين في تشرين الثاني/نوفمبر في السلفادور بعد ان ظلاّ محتجزين بدون حاكمة لمدة سنتين، وقد افرج عنهما بموجب قانون عفو اصدره المجلس الوطني في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر.

وكان كل من خوسيه فلاديمير سنتينو لوبيز Jose Vladimir Centeno Lopez، البالغ الواحدة والعشرين من عمره، وشقيقه خايمي ارنستو Jaime Ernesto، البالغ الثامنة عشرة من عمره، قد نفيا بصورة دائمة أن تكون لها أية علاقة بعملية الاختطاف التي اتّهما بها. وقالا أنهما تعرّضا للتعذيب خلال وجودهما في عهدة البوليس، وأنهما وضعا تحت تأثير مخدّر لارغامهما على الاعتراف بتورطهما في عملية الاختطاف.

وقد صوّرت افاداتهما على فيلم وجرى عرضها على شاشة التلفزيون. وفي هذا مثل عن الأعمال التي تمارس في السلفادور، والتي وصفتها الجماعات المدافعة عن حقوق الانسان المحلية والدولية بـ «المحاكمة التلفزيونية».

ان المهلة الزمنية لكل مرحلة اجرائية ضد المعتقلين السياسيين كما حدّدها المرسوم رقم ٥٠ الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٤ الذي اعتقلا بموجبه، قد انقضت منذ وقت طويل. حتى ان القانون المذكور كان قد توقّف العمل به منذ شباط/فبراير.

وعيّنت محكمة التمييز قاضيا خاصا للتحقيق في قضيتهما، قرّر في أيار/مايو أن الإلغاء القانوني للمحاكم العسكرية والموظفين القضائيين والاجراءات القانونية المنشأة بموجب المرسوم رقم ٥٠، يعني انه ليس ثمة مسوغ قانوني لاحتجازهما. وقدّم القاضي طلبا باطلاق سراحهما، لكن محكمة التمييز لم تكن قد ردّت على طلبه ضمن المهلة القانونية المحدّدة، حسب علم منظمة العفو الدولية. إلا ان الشقيقين اطلق سراحهما مع ما يقرب من ٤٠٠ سجين سياسي، بموجب قرار العفو المذكور.

وفي آب/أغسطس، كان خوسيه سنتينو قد اصيب بجروح خطيرة عندما جرح خمسة سجناء من جرّاء شظايا خلال هجوم على السجن وقع في ظروف تضاربت حولها الآراء. □

زائير

بعثة المنظمة إلى زائير

في منتصف تشرين الأول/اكتوبر، لبّت منظمة العفو الدولية دعوة «دائرة حقوق وحريات المواطنين» فأوفدت مندوبين عنها لزيارة كينشاسا، عاصمة زائير.

وكانت هذه الدائرة قد أُنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، حيث عهد إليها بضمان احترام حقوق الانسان الأساسية كما هو منصوص عليه في دستور زائير.

وقام مندوبا المنظمة بمقابلة كبار المسؤولين عن جهاز الأمن القومي، ومصلحة الأمن العسكري، وقوات الدرك والحرس المدني. وكانت جميع هذه الأجهزة في الماضي قد اعتقلت اشخاصاً اعتبرتهم المنظمة من سجناء الرأي، كما ادّعي انها اساءت معاملتهم.

وقد بحث مندوبا المنظمة مع المسؤولين الخطوات المتخذة لضمان عدم حدوث مزيد من الانتهاكات، فأكدوا لها أن ممثلي الدائرة الجديدة سيقومون باجراء اتصالات منتظمة مع كل فرع من فروع قوى الأمن، وكذلك مع الأشخاص المحتجزين لديهم.

وأُخبر مندوبا المنظمة أن أوامر النفي التي صدرت بحق نحو ٤٠ عضواً من أعضاء «الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي» قد رفعت في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، وأنه لم يبق في السجن أي من مؤيدي الاتحاد. هذا على الرغم من احتجاز عدد منهم لفترة قصيرة في كينشاسا قبل اسبوع من زيارة وفد المنظمة. □

التيبت (جمهورية الصين الشعبية)

مصرع ثمانية بعد مظاهرات احتجاج

قُتل ما لا يقل عن سبعة من التيبت وصيني واحد واصيب ٢٦ آخرون من التيبت بجروح خطيرة خلال أعمال الشغب التي جرت في أول تشرين الأول/اكتوبر في لاسا، عاصمة التيبت.

وقيل ان عدداً من الجرحى قد لاقوا حتفهم في وقت لاحق. كما ذكر شهود عيان أن معظم الضحايا اصيبوا بنيران رجال البوليس.

وذكرت مصادر رسمية صينية ايضاً ان ١٩ من رجال البوليس أصيبوا بجروح خلال اعمال الشغب المذكورة.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، قام تيبتيون بقيادة رهبان من دير دريبونغ بمسيرة الى لاسا وهم ينشدون شعارات تطالب باستقلال التيبت، ويرفعون أعلاما تيبتية محظورة. واعتقل ما لا يقل عن ٢٦ شخصا كلهم باستثناء خمسة، من الرهبان.

وقد جرت هذه المسيرة في أعقاب اعدام اثنين من التيبتيين وصفا رسمياً بأنهما مجرمان، في ٢٤ ايلول/سبتمبر بعد اجتماع حاشد لاعلان احكام الاعدام. وقد تدخلت منظمة العفو الدولية من أجل تيبتي ثالث حكم عليه بالاعدام، وعلم فيما بعد أن تنفيذ الحكم اوقف لمدة سنتين.

في اول تشرين الأول/اكتوبر، اي يوم العيد الوطني للصين، انفجرت حوادث الشغب بعد ان اعتقل البوليس ما بين ٥٠ و ٦٠ راهباً ومؤيداً من غير الاكليركيين خلال مظاهرة سلمية تطالب باستقلال التيبت. ويقول شهود عيان أن الرهبان تعرّضوا للضرب قبل اقتيادهم الى مركز البوليس، حيث ادّعى أن احدهم قتل برصاص رجال البوليس.

وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر، اعتقل أشخاص آخرون عندما طالب مترهبنون باطلاق سراح الرهبان الذين اعتقلوا سابقاً. وعلى الرغم من اطلاق سراح معظم المترهبنين بعد وقت قصير من اعتقالهم، الاّ انه صدرت ادّعاءات بأنهم تعرّضوا للمعاملة السيئة – الضرب المبرح واستخدام الهراوات الكهربائية – خلال اعتقالهم. وذكرت التقارير أن سبعة منهم كانوا لا يزالون في المستشفى في منتصف تشرين الأول/اكتوبر.

وفي ٨ تشرين الأول/اكتوبر، بعثت منظمة العفو الدولية رسالة تلكس الى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية زاو زيانغ تعرب له فيها عن قلقها بشأن الاعتقالات والتقارير عن سوء معاملة المحتجزين.

وقد اتهمت السلطات الصينية الدالاي لاما المنفي بالقيام بـ «نشاطات اجرامية في الخارج لاحداث انشقاق في الوطن» وبمحاولته تهديم «الوحدة والاستقرار في التيبت». وقد طلبت السلطات من المراسلين الأجانب مغادرة التيبت قبل العاشر من تشرين الأول/اكتوبر، مما أثار المخاوف حول تصعيد أعمال القمع حال مغادرة المراقبين الأجانب. وسرعان ما بدأت ترد التقارير عن وقوع غارات ليلية واعتقالات واسعة النطاق في لاسا الوسطى. □

رجل يحمل طفلا أصيب بجروح بعد ان فتح رجال البوليس نيرانهم على جمهور من المتظاهرين في التيبت في بداية تشرين الأول/اكتوبر.

بعثة المنظمة الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

قامت بعثة لمنظمة العفو الدولية بزيارة عدن، عاصمة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في تشرين الأول/اكتوبر، وذلك لحضور محاكمة كانت تجري أمام محكمة التمييز.

وقد نشأت التهم الموجهة الى المتهمين البالغ عددهم ١٣٨، والتي تشمل الخيانة، عن الاشتباك المسلح الذي وقع بين الفصائل المتنافسة في الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. ويواجه المتهمون جميعهم عقوبة الاعدام. كما أن رئيس الجمهورية السابق، علي ناصر محمد، و٤٣ متهماً آخر، يحاكمون حالياً غيابياً.

وحضر مندوبو المنظمة ثلاث جلسات محاكمة، وعقدوا اجتماعات مطوّلة مع رئيس المحكمة والمدّعي العام ومحامي الدفاع، وذلك للاستيضاح حول بعض جوانب المحاكمة.

وخلال وجودهم في عدن، تباحث المندوبون مع وزراء العدل، وأمن الدولة، والداخلية، ونائب وزير الشؤون في النواحي المتعلقة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عمل المنظمة. وقد أكدت السلطات أن جميع الأشخاص الذين اعتقلوا في اعقاب اشتباك كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، باستثناء الأشخاص الذين تجري محاكمتهم، قد اطلق سراحهم.

كما بحث مندوبو المنظمة في عدد من القضايا التي تشغل بال المنظمة، وبعضها يعود الى ما قبل كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وقد أوضحت السلطات بعض هذه القضايا، ووعدت بالردّ على غيرها. وبالنسبة لقضية عبد الكريم شمسان الذي اعتقل في آب/أغسطس ١٩٨٧، أقرّت السلطات باعتقاله، وأكّدت للمنظمة أنه سيسمح له بمقابلة عائلته ومحاميه في الحال. الحال.

كانت تلك اول محادثات هامة تجري بين حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومنظمة العفو الدولية منذ أوفدت المنظمة بعثة الى عدن عام ١٩٧٥. □

عقوبة الاعدام

علمت منظمة العفو الدولية بالحكم على ٦٥ شخصا بالاعدام في سبعة بلدان، وبتنفيذ ٥٠ عملية اعدام في ستة بلدان خلال شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٧.

سنغافورة

ستة ما زالوا محتجزين

تلجأ السلطات في سنغافورة حاليا الى تطبيق قانون الأمن الداخلي – الذي يسمح باعتقال الأشخاص بدون محاكمة لمدة غير محدّدة – لإخماد صوت المعارضة السياسية المشروع.

وقد وجدت بعثة منظمة العفو الدولية التي زارت سنغافورة في حزيران/يونيو أدلّة على أن السجناء البالغ عددهم ٢٢ الذين قبض عليهم في أيار/مايو وحزيران/يونيو بتهمة التآمر للاطاحة بالحكومة هم من سجناء الرأي.

وما زال ستة من هؤلاء قيد الاحتجاز. وقد فرضت على خمسة عشر شخصا أفرج عنهم قيود تحدّ من حقّهم في حرية التعبير عن الرأي والتنقل والانتساب الى النقابات والجمعيات.

ويصف آخر تقرير نشرته منظمة العفو الدولية عن سنغافورة، كيف تلجأ السلطات الى اخضاع السجناء «لمحاكمة تلفزيونية» واذاعة «اعترافات» منتزعة منهم بالاكراه، في محاولة لتبرير سجنهم. ومنظمة العفو الدولية تطالب حاليا بالافراج عن المعتقلين الستة فوراً، وبرفع القيود عن الذين أفرج عنهم. □

سنغافورة: اعمال احتجاز بدون محاكمة بموجب قانون الأمن الداخلي.

السلفادور

مصرع مناضل من أجل حقوق الانسان

في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر، اطلقت النار في العاصمة سان سلفادور على هربرت ارنستو أنايا سانابريا Herbert Ernesto Anaya Sanabria، وهو مناضل سلفادوري بارز من اجل حقوق الانسان، فاردته قتيلا.

وما كادت منظمة العفو الدولية تتلقى النبأ حتى بعثت الى رئيس جمهورية السلفادور خوسيه نابوليون دوارتي برسالة تلكس تطالب فيها باجراء تحقيق فوري في مقتله.

وأفاد شهود بأن قاتلي هربرت أنايا البالغ من العمر ٣٣ عاما والذي كان منسّق لجنة حقوق الانسان غير الرسمية في السلفادور، كانوا يرتدون ملابس مدنية، وأنهم استعملوا مسدسات مزودة بكاتم صوت. أما اللجنة المذكورة، فقد ألقت مسؤولية هذه الجريمة على «زمرة موت» عاملة تحت امرة الجيش.

وتأتي هذه الجريمة في اعقاب موجة من التهديدات والانتهاكات ضد العاملين من اجل حقوق الانسان. فقد اعتقلت ماريا ثيكتوريا هيرنانديز غونزاليز، عضوة لجنة حقوق الانسان المذكورة اعلاه، في اوائل تشرين الأول/اكتوبر، واستجوبت لمدة ١٢ يوما حول أعضاء اللجنة. وجاء على لسانها أنها أُخبرت مقدّما بالنيّة على اغتيال هربرت أنايا.

اعتقل هربرت أنايا في أيار/مايو ١٩٨٦، مع عدد من أعضاء اللجنة والعاملين من اجل حقوق الانسان الذين اتهمتهم الحكومة بالتآمر مع المعارضة المسلحة. وفي شباط/فبراير، اطلق سراحه من دون محاكمة، لكنه تلقى في وقت لاحق سلسلة من التهديدات بالقتل من جهات مجهولة.

في آب/أغسطس، بعثت المنظمة الى الرئيس دوارتي برسالة اعربت له فيها عن قلقها ازاء تجدّد التهديدات ضد هربرت أنايا وأحد زملائه. فقد قام عملاء بوليس وزارة المالية مع رجال البوليس السري الذين كانوا يراقبون مكتب لجنة حقوق الانسان دوريا، باقتحام المبنى وبتهديد أعضاء اللجنة. وقامت الصحف الوطنية وشبكة التلفزيون على أثر ذلك بابراز البيانات الصحفية الصادرة عن البوليس والقوات المسلحة، التي تتهم الرجلين بالانتماء الى المعارضة المسلحة.

ولم تتلق المنظمة ردّا من الحكومة آنذاك على رسالتها، لكن الحكومة بعثت بعد مقتله برسالة تلكس الى المنظمة تعد فيها باجراء تحقيق. □